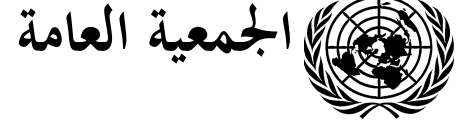


Distr.: General
11 November 2016
Arabic
Original: English



الدورة الحادية والسبعون
البندان ١٧ و ٦٨ من جدول الأعمال
المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم باسم الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي (الاتحاد الروسي، وجمهورية أرمينيا، وجمهورية بيلاروس، وجمهورية طاجيكستان، وجمهورية قيرغيزستان، وجمهورية كازاخستان)، وأتشرف بأن أحيل إليكم طيه بيان الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بشأن عدم جواز التدابير القسرية الانفرادية والجزاءات وعمليات الحصار في العلاقات بين الحكومات (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار بندي جدول الأعمال ١٧، "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي"، و ٦٨، "تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها".

(توقيع) أندري دابكيوناس



الرجاء إعادة استعمال الورق

181116 171116 16-19976 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لبيلاروس لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

بيان الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بشأن عدم جواز التدابير القسرية الانفرادية والجزاءات وعمليات الحصار في العلاقات الدولية

إن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي،

إذ تسترشد بالمبادئ الأساسية للقانون الدولي وإذ تعيد تأكيد التزامها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وبتطوير التعاون والشراكة والعلاقات الودية فيما بين البلدان من أجل السلام وإقامة علاقات حسن الجوار،

تعلن عدم جواز استخدام دولة واحدة أو مجموعة من الدول لتدابير قسرية سياسية أو اقتصادية انفرادية أو أي تدابير قسرية انفرادية أخرى ضد دولة أخرى، ما لم يكن ذلك وفقا لقرارات مجلس الأمن.

ونحن مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأن الإجراءات الانفرادية مثل العزل السياسي وعمليات الحصار والجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية تنتهك مبادئ السلام وحسن الجوار، وتقوض الحقوق والمصالح المشروعة للدول، وتعوق التجارة الحرة، وتؤدي إلى زيادة التوتر في العلاقات الدولية.

كما يقوض استخدام التدابير الاقتصادية القسرية ضد الدول الأخرى أو فرض الحصار عليها أسس التعاون والتكامل الدوليين والإقليميين.

ونعتقد أن التعاون فيما بين الدول ينبغي أن يكون وفقاً للقانون الدولي وأن يستند إلى التضامن والشفافية والشراكة على قدم المساواة، دون تمييز ومع الاحترام الكامل للمصالح المتبادلة.

ونشير إلى أن تطبيق التدابير القسرية الانفرادية والجزاءات وعمليات الحصار ضد أي دولة لا يؤثر في مصالح تلك الدولة ككل فحسب، ولكنه يؤدي أيضاً إلى انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وإننا نعارض بشدة استخدام وسائل الضغط السياسية أو الاقتصادية التي تهدف إلى إرغام دول ثالثة على الانضمام إلى مبادرات فرض التدابير القسرية الانفرادية والجزاءات والحصار.

ونحن مقتنعون اقتناعاً راسخاً بأنه لن يتسنى بذل المزيد من الجهود الرامية إلى بناء مجتمع عالمي ديمقراطي حر، وفقاً للمقاصد والمبادئ المقبولة عموماً للأمم المتحدة، في ظل الجزاءات وعمليات الحصار وإغلاق الحدود، باستثناء التدابير المعتمدة بموجب الفصل السابع من الميثاق.

ونرى أنه من غير المقبول أن تنتهك مبادئ القانون الدولي المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وأن يطبق نهج انتقائي في تنفيذها.

واقترعنا من الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بأن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية هي أفضل طريقة للتغلب على الخلافات فيما بين الأطراف، فهي تدعو جميع البلدان إلى التقييد الصارم بروح العلاقات السلمية وعلاقات حسن الجوار في إقامة العلاقات بين الدول وإلى رفض سياسة الحصار والعزل والضغط الاقتصادي.